أدارة التنوع في سنغافورة

سعاد صاحب جلوب **أ.د. عبدالجبار عيسى عبدالعال**
bertl64fc8@gmail.com abduljabarsdu@gmail.com
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

الملخص

الهدف من هذه الدراسة توضيح ان التنوع الاجتماعي هو من العوامل الرئيسية التي يقوم عليها الاستقرار الاجتماعي او انعدامه داخل الدولة. ويتوقف ذلك على موقف النظام السياسي من هذا التنوع وطريقة ادارته له. فقد يكون عامل رئيس للاستقرار الاجتماعي والسياسي اذا كانت السلطة السياسية تتمتع بحكمة في القيادة وقدرة على استيعاب هذا التنوع والتعدد، سواء كان تنوعا دينيا او عرقيا أو اثنيا أو ثقافيا، عن طريق احتواءها للاقليات المكونة للنسيج الاجتماعي ومراعاتها لحقوقها. وبالمقابل فأن تسلط النظام السياسي وتفضيله لمكون على اخر قد يؤدي الى اثارة البغض والعداء والصراع بين المكونات المجتمعية. ومن هذا المنطلق نرى ان اغلب الدول المعاصرة تسعى جاهدة لتحقيق الوئام الاجتماعي بين مكوناتها الاجتماعية من اجل الوصول الى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وخير مثال على القيادة الرشيدة للتنوع المجتمعي هو ما تسطره الحكومة السنغافورية من اجراءات وقوانين وخطط استطاعت عن طريقها ان تحتوي هذا الاختلاف والتنوع داخل مجتمعها وان تصل الى مرحلة الانسجام والوئام الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاجتماعي، الاستقرار، القيادة السياسية، سنغافورة.

Managing Diversity in Singapore

Souad Sahib Chalub **Prof. Dr. Abdel-Jabbar Issa**
bertl64fc8@gmail.com abduljabarsdu@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract

The aim of this study is to clarify that social diversity is one of the main factors on which social stability or its lack within the country is based. This depends on the political system's attitude to this diversity, and the way by which it is managed. Thus, it may be a major factor for social and political stability if the political

authority possesses a wisdom in leadership, and ability to absorb this diversity and pluralism, regardless what kind it is, by containing the minorities and respecting their rights.

On the other hand, the hegemony of the political system and its preference for one component over another may lead to inciting hatred, hostility, and conflict between societal components. From this standpoint, we see that most contemporary countries are striving to achieve social harmony among their social components in order to reach political, social and economic stability. The best example of rational management of societal diversity is the procedures, laws and plans that the Singaporean government has established in order to contain ethnic and cultural diversity inside society, and to reach a stage of concord and social harmony.

Keywords: Social Diversity, Stability, Political Leadership, Singapore.

المقدمة

تعد قضية التنوع الاجتماعي وكيفية ادارته من المعضلات الشائكة التي تواجه الدول النامية في عالم اليوم، لما لهذه السمة من تأثير بالغ على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول، ولتأثيره المباشر في نجاح عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق اهدافها الاسمى عن طريق تحقيق التنمية الشاملة على جميع القطاعات والمستويات الى ان يصل بالمجتمع الى مرحلة الاستقرار والتناغم والانسجام الاجتماعي، فقد عانت اغلب الدول النامية بعد استقلالها في منتصف القرن العشرين من تحديات كثيرة منها كيف تعزز شعور المواطنة والانتماء وخلق حالة من التعايش السلمي بين الاقليات المنضوية تحت لواءها والمحافظة على التنوع في مجتمعاتها واحترام الهويات المتعددة المكونة لهذه المجتمعات .اذ من المفروض ان تكون من اولويات كل نظام سياسي تقديم الحماية للافراد الخاضعين لسلطته مهما كان انتماءهم الايديولوجي او العرقي او الثقافي، فشرعية هذا النظام تستمد من قوته في فرض القانون وتحقيق العدالة والمساواة في تعامله مع مواطنيه، واخضاعهم لاحترام دستور الدولة والعمل على اساس بنوده وقوانينه المنصوص عليها بالوثيقة الرسمية الصادرة من السلطة التشريعية بعد موافقة الشعب عليها، ويعد ذلك اساس الحكم الديمقراطي واولى السمات التي يجب ان تتحقق، فيما لو اراد النظام السياسي الحاكم ان يحقق مبدأ الحكم الرشيد و العادل في تعامله مع مختلف المكونات الاجتماعية التي تنطوي تحت حكمه وسيادته، ولذلك هناك علاقة قوية بين الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة وما بين طريقة الحكم، والعلاقة بين القيادة السياسية والاقليات الاجتماعية المكونة لشعب تلك الدولة، وعن طريق هذه الدراسة سيتم التركيز على دور القيادة الحكيمة في

ادارة مجتمع متعدد الاعراق وما السبل التي يجب ان تتخذها هذه الانظمة السياسية لتحقيق هدف الوحدة الاجتماعية والوطنية والوصول الى مرحلة الاستقرار والوئام الاجتماعي، وقد كانت دولة جمهورية سنغافورة الانموذج الافضل في كيفية ادارة التنوع الاجتماعي، لما يمتلكه قادتها من خبرة في التعامل مع التعدد الاجتماعي، بسبب تنوع المجتمع السنغافوري وتعدد اقلياته سواء كانت اقليات دينية او عرقية (اثنية)او ثقافية، مما جعل من الحكومات السنغافورية منذ الاستقلال في العام ١٩٦٥ وحتى الوقت الحاضر تبتكر من الاساليب والسياسات وتشريع القوانين والاجراءات التي ساهمت في انصهار جميع الاقليات ببودقة الهوية السنغافورية الموحدة، مع الاحتفاظ بالهويات الفرعية كممارسات شخصية واحترام الحكومة السنغافورية وقادتها للاختلاف والتنوع الثقافي من خلال السماح لإفراد كل اقلية او مكون من ممارسة طقوسه وشعائره، سواء كانت دينية او وطنية او مناسبات اجتماعية من دون ان يتم التعرض لها او الانتقاص من اهمية هذه الطقوس والممارسات، مع فرض قانون عدم الاساءة لهذه المراسيم او من يمارسها او من يحاول اثارة الفوضى والعنف داخل المجتمع السنغافوري الجديد، ان القاعدة الرئيسية التي عمل عليها القادة السنغافوريين لضمان نجاح التنمية الشاملة، تحقيق الوئام الاجتماعي وخلق روابط قوية بين مكونات المجتمع السنغافوري لتكوين هوية وطنية واحدة تجمع تحت مظلتها هذه المكونات المتنوعة ثقافيا وترسيخ روح الانتماء للقومية السنغافورية الجديدة . وبذلك فقد قدمت سنغافورة تجربة رائدة في عملية احتواءها لهذا التعدد و التنوع والاختلاف، واستطاعت ان تحافظ على كيان دولتها من التهديدات التي يمكن ان تواجهها بسبب هذه الاختلافات الدينية والقومية والعرقية فيما لو اغفلت عن هذه السمة اواهملتها .

اهمية البحث

تكمن اهمية الدراسة في تسليط الضوء على تجربة كبيرة من تجارب الدول النامية الحديثة الاستقلال في ادارة التنوع والتعددية الاجتماعية، إذ استطاعت هذه الدولة تحقيق التحول الديمقراطي وعملية التنمية على جميع الاصعدة والمجالات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،عن طريق سعيها غرس شعور الانتماء لهوية وطنية عليا...فالسؤال المهم هنا هو كيف تمكن نظامها السياسي من انشاء اكثر المجتمعات نجاحا على مستوى العالم في غضون بضعة عقود لا تتجاوز الستة عقود فقط، وذلك من خلال توضيح اهمية دور القيادة السياسية والنخبة الحاكمة التي تسلمت زمام السلطة في سنغافورة الذين قادوا هذا التحول والنهوض بواقع البلد، اذ تمكنوا خلال فترة حكمهم ان يخلقوا مجتمع متجانس ومتماسك رغم التنوع الثقافي الكبير الذي

يضج به المجتمع السنغافوري، كذلك اهمية الدراسة تكمن في الاستفادة من هذه التجربة فيما لو عممت على واقع دول حديثة الاستقلال متقاربة مع سنغافورة من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

اشكالية البحث

تعد جمهورية سنغافورة دولة صغيرة من ناحية المساحة نالت استقلالها في وقت كانت تفتقر فيه المنطقة للاستقرار السياسي كما ان احتواءها على نسيج سكاني متعدد الاعراق يصاحبه تنوع كبير في المعتقدات والاديان يرافق ذلك الوضع اضطرابات داخلية ومشاكل اجتماعية جمة الا ان هذه الدولة ورغم ما تعانيه من افتقار للموارد الطبيعية والتوقعات الخبراء التي رافقتها في بدايات استقلالها في العام ١٩٦٥ بعدم قدرتها على الصمود والبقاء استطاعت ان تتجاوز ازماتها الداخلية واولى هذه الازمات عدم وجود هوية وطنية تجمع الاطياف المتنوعة التي يزخر بها المجتمع السنغافوري الا انه من خلال القيادة الحكيمة والرشيدة تمكنت من عبور مرحلة التشتت الهوياتي وخلق هوية سنغافورية مميزة وانتماء حقيقي للامة السنغافورية الجديدة دون المساس بحرية وحقوق الهويات الفرعية للاقليات السنغافورية ...ومن هذه الاشكالية تتفرع لدينا الاسئلة التالية:

١.ما هو اثر التعدد الاثني والعرقي وتنوع الثقافات على عملية بناء الدولة في سنغافورة؟

٢.هل بالامكان تحقيق تنمية شاملة مع كم الاختلافات الايديولوجية الاجتماعية والاختلافات الدينية والعرقية التي واجهت القيادة السنغافورية في بداية استقلالها ؟

فرضية البحث

تفترض هذه الدراسة ان التنوع والتعدد الاجتماعي يمكن ان يكون احدى الوسائل التي تؤسس لبناء الدول وتحقيق الوحدة الوطنية فيما لو وجدت قيادة سياسية رشيدة تجيد ادارته وضبط انفعالات مكوناته وتوجيهها نحو الالتزام بمبادئ الديمقراطية في ممارسة الحقوق الشخصية وعدم التعدي على الاخرين لاسباب دينية او عرقية او قومية او ايا كانت الاختلافات السائدة بين المجموعات التي تعيش ضمن البقعة الجيوسياسية المشتركة .

منهجية البحث

استندت الدراسة على منهجين من مناهج البحث العلمي هما :-

١- المنهج التحليلي :- وهو المنهج الاساس المستخدم في هذه الدراسة اذ من خلاله تم وصف وتحديد المشكلة وتفكيكها وتحليل الاسباب وتحديد المتغيرات الفاعلة في الدراسة موضوع البحث والتوصل الى نتائج واقعية وحقيقية من خلال الاسلوب الاستنباطي المنطقي .

٢- المنهج الوظيفي \البنائي :- من خلال توضيح وظائف النظام السياسي السنغافوري ودورها في رسم العلاقة بين الشعب والنظام السياسي وقادته.

المطلب الاول: ماهية التنوع الاجتماعي

يتضح مفهوم التنوع الاجتماعي من خلال التطرق الى التعريف بماهيته وكيفية نشؤه وما الاجراءات المتخذة لتنظيم هذا التنوع وبجميع انواعه لما له من اثر واضح على استقرار الدولة او زعزعة نظامها اذا كان تعدد غير مسيطر عليه وقد يؤدي الى تقسيم الدولة وانهيار نظامها السياسي بالكامل .

على الرغم من صعوبة تحديد مفهوم التنوع الاجتماعي بتعريف محدد وذلك لانه يعد من المصطلحات التي تكون ذات طبيعة اجتماعية غير ثابتة وذات ابعاد وزوايا متعددة، اذ ان الكلام عن موضوع التنوع الاجتماعي ليس بالكلام الجديد وتحديدا في عالم اليوم اذ اصبح الانسجام الاجتماعي ضرورة وعامل رئيسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وللوصول الى مرحلة المواطنة السليمة للأفراد الذين يعيشون في بلد واحد وتعميق الروابط المشتركة فيما بينهم التي تؤدي بالنتيجة الى قيادة الدولة بصورة افضل . (الجوينات ٢٠٢١، ٥٠٩)

ويمكن تعريف التنوع اصطلاحيا (على انه تعدد مكونات المجتمع ان كانت دينية طائفية او مكونات اثنية او تعدد ثقافي) وهو مرادف لمصطلح التعددية الذي يعد جزء من علم السياسة والمرتبط بالفكر الليبرالي فهو رديف لمفهوم التنوع والاختلاف والتفاوت، فأغلب المجتمعات ترتبط بروابط سياسية وغير سياسية وذات مصالح مختلفة تتعدد بها الثقافات والعبادات وحتى الايديولوجيات المنظمة للافراد في مجموعات فكرية تتميز عن غيرها من المجموعات بصفات تختص بها المجموعة من دون غيرها وقد تكون مجموعات اقتصادية او سياسية ولهذه الانواع تاثير كبير على الممارسات الديمقراطية في المجتمعات من خلال ادراك النظام السياسي لدور الدولة في عملية الحكم وكيفية ادارة هذا التنوع المجتمعي . (العلوي ١٩٩٧، ٣٢) ،وتعود اسباب نشوء المجتمعات المتعددة الى :-

١- الاستعمار والحروب :- من اهم الاثارعلى البلدان المستعمرة او التي تكون في حالة حرب ما يصيب تلك البلدان من ظواهر نتيجة للتغير الديموغرافي كظاهرة الهجرة والتشرد والتغيير بالتركيبة السكانية، كما قد يؤدي الاستعمار على المدى الطويل الى تغيير في الحدود السياسية مما قد يضيف اقليات عرقية او دينية او ثقافية جديدة .

٢-ظهور الانتماءات الجديدة نتيجة التغيير السكاني وتطور المجتمعات، علاوة على انتشار الافكار السياسية الجديدة كالفكر القومي والفكر الليبرالي .

٣- اسباب اقتصادية :اهمها الهجرة المستمرة وقد تكون هجرة دولية، ويقصد بها العابرة للحدود السياسية كأن تكون من بلد لاخر، او الهجرة المحلية كالهجرة من الريف الى المدينة وكذلك عاملي الفقر والبطالة . (الجوينات ٢٠٢١، ٥١٠)

و تعد ظاهرة التعدد الاجتماعي ظاهرة قديمة وملازمة للمجتمعات البشرية، فقد اكتشفتها الجماعات الانسانية قديما من خلال تعايشها مع بعضها البعض، فعلى الرغم من وجود الاختلافات التي قد تكون هذه الاختلافات عرقية او ثقافية او دينية او اختلافات في المواقف السياسية اوفي طريقة ممارسة المشاركة الاجتماعية بين افراد فئة او مجموعة معينة مع غيرها من الجماعات، الا انها استطاعت التعايش مع بعضها البعض على ارض مشتركة، إذ امن الانسان منذ القدم ان الاختلاف هو صفة اساسية للمجتمعات البشرية الطبيعية ولا يمكن الغاءه او تجاهله، ومن ثم الاقرار والتسليم بعالم مشترك مبني على اسس التعددية والاختلاف، ان الايمان بهذه الاسس وجعلها من الثوابت في الحياة الاجتماعية تفرض على افراد هذا المجتمع ان يتحلى بروح التسامح و الحوار وتقبل الاخر والتعايش معا على ارض واحدة بسلام وامان . (مطلق ٢٠١٤، ٤٥٧)

وعلى الرغم من ذلك ومعرقة الانسان والتسليم بأهمية التعددية والاختلاف في المجتمعات البشرية الا ان النتائج لا يمكن اعتبارها ذات اثار ايجابية دائما، فقد تكون التعددية معوق رئيسي امام بناء الدول و وحدتها عن طريق ما تثيره هذه الظاهرة من افرازات سلبية قد تكون في مقدمتها زعزعة كيان الدولة وتهديد امنها و استقرارها السياسي والاجتماعي والثقافي، لذلك كان لزاما على الانظمة السياسية وبالتحديد في الدول التي تتكون مجتمعاتها من مكونات او اقليات ثقافية متعددة ان تعمل على احتواء هذه التعددية المجتمعية وادارتها بصورة سليمة بما يحافظ على التوازن بين متطلبات اقلياتها وبين استقرار الدولة والحفاظ على بقاءها ووحدتها، عن طريق اتخاذ اجراءات واساليب وتشريع القوانين الدستورية واعتمادها كمجموعة من الضمانات

التي تضمن حقوق وخصوصية هذه المكونات، وبما يخلق شعور بالامان لدى افراد هذه الاقليات يساعد على استمرار التعايش المشترك ضمن الدولة الواحدة والهوية الوطنية المشتركة . (الاشمر ٢٠٢٢، ١٤٤)

لقد عرفت مناطق متعددة من العالم ظاهرة التنوع والتعدد والاختلاف وقد ظهرت بأشكال مختلفة منها التعدد الاثني والعرقي والاقتصادي والثقافي، الا انها اصبحت بعد التطورات العالمية التي سادت وتحديدا مابعد خمسينيات القرن الماضي ومنها تطورات داخلية واقليمية ودولية، جعلت من الحديث عن الوحدة في الخطابات السياسية يتم عبر التعددية والاختلاف داخل المجتمعات بكافة اشكالها محلية او دولية او اقليمية، إذ لا يمكن ان يتحقق هدف الوحدة والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي اذا لم يتم الاعتراف والايمان بالتعددية والتنوع والاختلاف بين البشر واحترام هذا التنوع والاختلاف، لذلك اصبحت الحكومات السياسية تنادي بضرورة الاعتراف بالتعددية وتقبلها والحفاظ على خصوصية اقلياتها الثقافية، في ذات الوقت الانصهار في بودقة الهوية الوطنية المشتركة دون الغاء الهويات الفرعية الاخرى . (مطلق ٢٠١٤، ٤٥٨)

وقد خاضت الكثير من الامم وبالتحديد دول العالم النامية مابعد منتصف القرن العشرين صراعا من اجل تحقيق هدف بناء الامة على اسس سليمة، الذي لا يمكن ان يتم الا من خلال بناء مجتمعات وطنية تتقبل الاختلافات الاثنية والثقافية، اذ اغلب هذه الامم كانت تعاني من تعددية اثنية فرضت قوانينها على مجمل الحياة الاجتماعية بسيطرة هوية المكون الاكبر للمجتمع على باقي المكونات المتواجدة معها ضمن الحدود الجيوسياسية، و استطاعت بعض من هذه الامم العبور والنجاح في تخطي حاجز الاثنية والوصول بالمجتمع لمرحلة تقبل التعدد والتعايش معه، وخلق مجتمع مدني علماني يؤمن بالاختلاف، و مثال على ذلك دولة سنغافورة التي استطاعت قيادتها السياسية ان تنجح في تحويل سنغافورة من دولة اثنية عرقية ذات ولاءات واعراق مختلفة واديان متعددة، الى دولة علمانية تؤمن بالمواطنة واحترام الاخر والتعايش السلمي بين اقلياتها المختلفة والمتنوعة على العكس من الكثير من الامم التي تتشارك مع سنغافورة الموقع الجغرافي، منطقة جنوب شرق اسيا التي اعتمد قادتها في مشروع بناء الامة على التركيز مع اقلية تتلائم توجهاتها وايديولوجيتها مع توجهات النظام السياسي الحاكم، سواء كان توجه ديني او قومي او عرقي واثني، مما ادخل بعضا من هذه الامم في حروب اهلية مع شعوب الاقليات الاخرى والنتيجة في النهاية، اما انعدام الوحدة والامن وزعزعة استقرار الدولة، او مغادرة باقي الاقليات والابقاء على الاقلية الاكبر المتوافقة ايديولوجيا مع النظام السياسي الحاكم . (اسكبرس و دي بار ٢٠١١، ١٨)

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية لجمهورية سنغافورة

اولاً- الموقع الجغرافي

سنغافورة جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها ما يقرب من ٧٠٠ كيلو متر مربع، تقع جنوب شرق القارة الاسيوية. (ماهر ٢٠١٧، ١٦٣) ، في المحيط الهندي عند الطرف الجنوبي من شبه الملايو ما بين دائرتي عرض ١.٠٩ و١.٢٩ جنوبا وخطي طول ١٠٣و١٠٩ شرقا . ولوقوعها على خط الاستواء فقد صنف مناخها واحد من اصعب الاقاليم المناخية في العالم كما هو حال اقاليم اكثر الدول تخلفا و فقرا في قارات اسيا و افريقيا وامريكا الجنوبية، اذ يسود الجو الاستوائي المتمثل بالحرارة والرطوبة العاليتين على مدار السنه، كما ينعدم فيها تقريبا فصول السنة، لثبات درجة الحرارة على مدار العام ما بين ٣١ الى ٣٥ درجة نهارا وبين ٢٣ و٢٧ درجة ليلا اضافه الى الامطار الغزيرة المستمرة ايضا على طول ايام السنة، وعلى الرغم ذلك ذلك استطاعت سنغافورة ان تتغلب على هذه المشكلة بشكل تفوقت فيه على من يجاورها من الدول التي تتشارك معها بنفس الخصائص المناخية، مثل اندونيسيا وجنوب ماليزيا وسريلانكا والهند. (مصطفى ٢٠١٧، ١٣-١٣٩)

على كل حال – يعد موقع سنغافورة مميزا،إذ يقع وسط عشرات الالاف من الجزر المفتتة في وسط ارخبيل الملايو (دايخ، يحيى ٢٠٢٠) .

تحدها من الشمال شبه جزيرة الملايو ومن الشرق ماليزيا، وجزيرة كلمنتن الاندونيسية اما حدودها الجنوبية مع سومطرة وجاوة. (الاهدل ٢٠٠٧، ٢٢)

وبسبب الموقع الجغرافي المتميز لجمهورية سنغافورة وعلاقاتها مع من يجاورها من الدول، جعلها تنفرد بخصائص جغرافية مميزة، إذ اصبحت ملتقى لمجموعات بشرية متنوعة من جميع دول العالم عموما والاسيوية بصورة خاصة ادى ذلك الى تواجد مختلف الاعراق والاثنيات على الارض السنغافورية، وقد ساهم ذلك في ان يكون النسيج البنائي للمجتمع السنغافوري يتميز بالتنوع والاختلاف في تركيبتها الديموغرافية، لذلك فان دراسة التركيب الاثنوغرافي يساعد في تحديد اطار الوحدة السياسية للدولة، وثقل الدولة السياسي من خلال ادارتها لهذ التنوع المجتمعي، ويتميز التركيب الاثني الحالي للمجتمع السنغافوري بان معظم سكانها اما مهاجرين او من نسل مهاجرين دخلوا البلاد في فترة الهجرات التي شهدتها سنغافورة في منتصف القرن الثامن عشر،ومن ابرز الاعراق والقوميات التي هاجرت الى سنغافورة هم الصينيون ويأتون بالمرتبة الاولى في

اعدادهم بتدفق هجراتهم لستغافورة بصورة مستمرة، ومن ثم المالاويين المسلمين والهنود واقليات اخرى، الذين جاءوا من امكان متفرقة ولهم اصول عرقية، او ما يعرفون بالاوراسيون . (الحسيني ٢٠٢٢، ١٠٨)

ثانياً – التركيبة الاجتماعية لجمهورية سنغافورة

يعد المجتمع السنغافوري مزيج من ثلاث اعراق رئيسية تكونت بفعل الهجرة الى هذه الجزيرة الصغيرة، وهذه الاعراق هي المالايو والهنود والصينيون، اذ لا يوجد شعب على مر التاريخ، تميز عن شعوب المنطقة باسم الشعب السنغافوري، ظهرت هذه التسميه بالتزامن عندما استقلت هذه الجزيرة عن ماليزيا عام ١٩٦٥، واصبحت منذ ذلك الحين تسمى بالجمهورية السنغافورية ومن يسكنونها يسمون بالسنغافوريين، ومن هنا تشكلت الوحدة الاجتماعية والوطنية لكن على الطريقة السنغافورية. (مصطفى ٢٠١٧، ٨٩)

وتجدر الاشارة الى ان الشعب السنغافوري كان ابان الاحتلال البريطاني يتوزع اجتماعيا على الشكل الاتي ((الماليزيون كانوا في اغلبيتهم العظمى من الفلاحين ومزارعي الارز ويتركز وجودهم شمال العاصمة، اما الصينيون فقد كان اغلبهم عمال مناجم او يعملون بالتجارة ويتركز تواجدهم وسط العاصمة، واما الهنود فكانوا يعملون اما على ارصفة المرفأ او حمالين او في سكة الحديد ويتركز تواجدهم جنوب العاصمة)).ومن اهم العناصر المكونة للمجتمع السنغافوري هي:

١ – السكان

من العوامل الاساسية في قوة دولة ما، هو الحجم السكاني اذ يعد من الموضوعات الاساسية التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند دراسة عوامل قوة الدولة، ورغم ان سنغافورة تعد من الدول ذات المساحة الصغيرة، الا انها تسكن ضمن حدودها السياسية مجموعة بشرية متنوعة، وهي العامل الفعال الذي يعمل على تطويرها ويدافعون عنها وعن ممتلكاتها وحقوقها وامتيازاتها، من اجل تحقيق الاستقرار والسيادة لمجتمعهم ووطنهم. (الحسيني ٢٠٢٢، ٩٨)

لقد استطاع الشعب السنغافوري التحرر من التعصب العرقي، والوصول الى درجة الوعي القومي، الذي يمثل رصيدا مضافا وداعما لقوة الدولة واستقرارها وتقدمها، عن طريق التعامل مع اعراق مختلفة من اجل وحدة المجتمع وتماسكه، ولذلك يعد موضوع الحجم السكاني من الموضوعات التي يجب الالتفات اليها، اذ ان السمة الرئيسية لأي مجموعة سكانية هو عدد المواطنين الذين يسكنون في بقعة معينة وخلال مدة محددة. (الحسيني ٢٠٢٢، ١٠٠)

وبحسب الاحصائيات الحكومية لسنغافورة فقد بلغ عدد سكانها عام ٢٠٢٣ ما يقارب ٥,٨١,٧٣٩٤ مليون نسمة، يشكل فيها الملاويون نسبة ١٣,٦من السكان، والهنود٨,٨ والصينيون ٧٥,٢، اضافة الى الجنسيات الاخرى والتي تشكل ما نسبته ٢,٤ من عدد السكان.

ان التركيبة السكانية لدولة سنغافورة كانت في بداية استقلالها في العام ١٩٦٥ لا تستند الى قومية، اذ كان سكان البلاد واغلبهم كانوا صينيين وهنود وماليزيين ومسلمين بنسبة قليلة يتوزعون على قوميات تاريخية اصيلة، لا تسمح لهم بديهيا الانخراط بهوية سنغافورية ليس لها بعدا حضارياً او تاريخاً مشتركاً يجمعهم ويوحدهم، فعملية توحيد الهوية السنغافورية وتحقيق الانتماء الوطني في كيان سياسي واحد تعد في حينها عملية صعبة جدا، فالهوية الوطنية لا تتكون بمجرد وجود تكتل او تجمع بشري معين في مكان وزمان وجغرافية واحدة، كما ان ذلك لا يؤدي بالضرورة الى تحقيق التكامل والوحدة والانتماء الوطني . (الحسيني ٢٠٢٢، ٧٥)

علاوة على ذلك تشكل التعددية الدينية والعرقية عائقاً كبيرا في عملية بناء الدولة في كثير من المجتمعات، وتؤثر بشكل مباشر على كيان الدولة وبقاءها، وقد يؤدي تفاقم المشاكل الناجمة من هذه الاختلافات الدينية والعرقية الى الصعوبة في مواجهتها وادارتها من قبل النظام السياسي لاسيما اذا كانت هذه الدولة تحت ظل قوى استعمارية تمارس سياسة فرق تسد من اجل مصالحها الاستعمارية مما قد يهدد الوحدة الوطنية، وقد عانت سنغافورة من هذا التنوع الديني والعرقي منذ نشأتها وفي بدايات استقلالها في العصر الحديث. (ابوالشوك ٢٠٠٣، ٧١)

كما كان اغلب سكان سنغافورة يتألفون من عدة هويات، كالصينية وهم الاغلبية، والمالاوية والهندية ومن سومطرة، ويرجع السبب في هذا التنوع الى حقبة الاستعمار البريطاني التي سمحت بالانتقال بين سنغافورة ومواطني هذه الدول بحرية تامة، فقد سمحت لأعداد هائلة من العمالة في الدخول لسنغافورة، بسبب عوامل الفقر والبطالة والقمع الديني والاثني الذي كان سائدا في بلدانهم (العبيدي ٢٠١٠، ١٤٨)

كما تأثرت التركيبة السكانية لدولة سنغافورة بشكل مباشر بالهجرات البشرية، التي كانت من المناطق القريبة اليها او ذات التاريخ المشترك معها، فالهجرات البشرية تعد ظاهرة عالمية طبيعية تتعرض لها المناطق التي تكون تحت وطأة الحروب والتغيرات الجغرافية المستمرة، و تتأثر بالظروف المحيطة بالدولة المصدرة والدولة المستقبلة، وسنغافورة منذ تأسيسها عام ١٨١٩ وحجم سكانها كان يتحدد نسبة لعدد المهاجرين منها واليها، بل اصبحت الهجرة العامل الرئيسي في عملية نموها السكاني في القرن التاسع عشر، هذه الهجرات

ادت الى تغير ديموغرافي كبير سواء في عدد السكان او نوعيتهم، واستمر تأثيرها حتى بدايات القرن الماضي، غير ان هذا التأثير بداء يتذبذب لاسيما اثناء فترة الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣)الى ان تلاشت وتوقفت نهائيا ابان الحرب العالمية الثانية (١٩٤١-١٩٤٥)، وبعد انتهاء الحرب عادت عمليات الهجرة من جديد ولكن على نطاق ضيق جدا و بعد استقلال سنغافورة من الوصاية الماليزية اتخذت الحكومة السنغافورية الجديدة موقفا اكثر صرامة وجدية من الهجرات المستمرة اليها، عن طريق فرض رقابة على الهجرة، ومنح تصاريح اقامة مؤقتة لفئة معينه من الاجانب هم اصحاب الكفاءات، كما تحدد هذه الاقامة بمدة زمنية معينه تفرض عند انتهاءها عودة اصحابها الى بلدانهم بعد انتهاء المدة المقررة، و فرضت الحكومة على المهاجرين غير الشرعيين السجن والغرامة لمن يدخل البلاد بالصورة غير الشرعية. (العبيدي ٢٠١٠، ٤٧-٤٨)

استطاعت الحكومة السنغافورية بهذه الاجراءات ليس فقط الحد من الهجرة اليها والقضاء على المشكلات العرقية التي نجمت من الهجرات المستمرة، انما ايضا معالجة مشكلة الاكتظاظ السكاني وتوفير فرص العمل للمواطنين السنغافوريين، والسيطرة على النمو السكاني الذي لا يتلاءم مع مساحة البلد الصغيرة نسبيا، بالمقارنة مع البلدان القريبة او بلدان العالم الاخرى عموما، والاهم من ذلك انها فسحت المجال للاندماج القومي عن طريق عدم التمييزبين الاقليات في توفيرها لفرص العمل، او في تقديمها للخدمات الاجتماعية انما ساوت بين الجميع من دون اي اعتبار للخلفية القومية او الدينية او العرقية للافراد، وبذلك استطاعت ان تحقق الوئام الاجتماعي والتقارب بين الاقليات، ان قصة سنغافورة و ما حققته من نجاحات في مشروع بناء الامة السنغافورية، وبالتحديد في الجانب الاجتماعي الذي يعد الاساس الذي ترتكز عليه عملية التنمية الاقتصادية، كان نتاج لجدارة القيادة و النخبة الحاكمة التي ارسى قوانينها الزعيم (لي كوان يو)، الذي يعد عراب النهضة السنغافورية و(والد سنغافورة) كما يطلق عليه السنغافوريين، اذ تمكنت هذه القيادة بحكمتها من اتخاذ اجراءات واصلاحات الغت من خلالها اي امتياز قائم على الوساطة او المصالح الشخصية، او تفضيل مكون عرقي او قومي على اخر، وهم بذلك قدموا نموذجا رائعا للتنوع الاجتماعي في التعايش السلمي وبالحقوق الدستورية المدنية العادلة والمنصفة لجميع السنغافوريين، بغض النظر عن تنوع واختلاف خلفياتهم . (اسكبرس و دي بار ٢٠١١، ٤٢-٤٣)

٢-التنوع الديني

يؤدي الدين دوراً رئيسيا في بناء الشرعية السياسية والتكامل الوطني للكيانات السياسية في جنوب شرق اسيا، فمنذ نهاية الالفية الاولى جلب التجار المتنقلون والمسافرون الى جنوب شرق اسيا معهم القيم العليا والعادات والتقاليد البوذية والكونفوشيوسية والهندوسية والاسلامية، واستطاعت انظمة القيم هذه وخاصة البوذية والهندوسية ان تقدم دروسا في الاخلاق والتعلم والفضيلة وكرامة الفرد، بعد ذلك استطاع الاحتلال الاوروبي للمنطقة ان يسهم في انتشار المسيحية الى الجنوب من شرق اسيا، وفي مطلع القرن العشرين اصبحت سنغافورة قلب العالم الاسلامي في منطقة جنوب شرق اسيا البحرية، اذ عن طريق علماء الدين والمنشورات الاسلامية انتشرت الافكار الاسلامية الحداثية، بما في ذلك الافكار المخالفة، وعلى الرغم من ذلك ظل الانتماء الديني للشعب السنغافوري مستقرا على مدى الخمسة وعشرين السنة الماضية.

وبترتيب للأديان داخل المجتمع السنغافوري من حيث المجموعة الاكبر، يشكل البوذيون اكبر مجموعة دينية، يليهم المسلمون وغير المتدينون والمسيحيون والطاويون والهندوس بحسب احصائية اجريت عام ٢٠٠٠ للفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. (تان ٢٠٠٨، ٥٥)

قسمت المعتقدات السنغافورية الدينية على اسس عرقية ايضا، مثال ذلك ٩٩.٦ في المائة من الملايو هم مسلمون، في حين يشكل ثلثي الصينيون بنسبة ٦٤.٤ في المائة اما بوذيون او طاويون، اما الهنود فيشكل اكثر من نصفهم بنسبة ٥٥.٤ في المائة من الهندوس والنصف الاخر من المسيحيين، كما من الممكن ان نجد من الصينيين من لا ينتمون لدين معين اي لا دينيين.

يعد التنوع الديني في سنغافورة من المعضلات التي واجهت الدولة منذ بداية تأسيسها وحتى وقتنا الحاضر، الا ان القيادة السياسية السنغافورية استطاعت السيطرة على هذه المعضلة فعلى الرغم من مناخ الحرية الدينية بين اطياف المجتمع السنغافوري، الا ان لهذه المجاميع الدينية الداخلية روابط على نطاق واسع مع نظيراتها الاكبر في الخارج، الامر الذي ادى الى جذب نزاعات دينية متشددة من اراضي اخرى ومن ثم تقويض التماسك الاجتماعي، وبسبب ذلك تعارض سنغافورة الممارسات التي تدفع المواطنين بعدم احترام الديانات الاخرى. (العطية ٢٠٢٠، ٨)

وقد اكد على ذلك رئيس الوزراء السنغافوري الحالي(لي هسين لونج)بقوله:- "ان سنغافورة تحظر او تطرد الدعاة الاجانب الذين يجلبون مشاجراتهم الاجنبية الى البلاد، او الذين يريدون ان يقنعوا السنغافوريين بممارسة دينهم بطرق غير مناسبة، يمارس الناس من جميع الاديان عقائدهم بحماس اكبر وهو بحد ذاته ليس

بالأمر السيء، ولكن على الرغم من قناعتنا بقدرتنا على الايمان لا يمكننا اظهار عدم احترام اديان الاخرين او الهة الاخرين " (لونج ٢٠١٩)

ومن هذا المنطلق تدرك الحكومة السنغافورية ان الاختلافات الدينية تؤدي الى تعزيز الهويات والاختلافات العرقية والثقافية، وفي الوقت نفسه يعد اداة بارزة وقوية للتغير الاجتماعي يمكن ان يستخدم لحشد المجتمعات الدينية، واداة فعالة تستخدمه المعارضة للاحتجاج ضد الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .وعلى الرغم من تمسك سنغافورة بمبدأ العلمانية، الا ان الفصل بين الدين والدولة غير مذكور نصا في الدستور السنغافوري، بل على العكس من ذلك فقد نصت المادة ١٥ من الدستور على الحرية الدينية، والحق في نشر دين المرء كحريات اساسية لدرجة ان قرارات الطوارئ صدرت وفق المادة ١٥، لا تقر اي حكم يتعارض مع احكام هذا الستور المتعلقة بالدين والجنسية او اللغة، ان الحرية الدينية بموجب هذه المادة ليست مطلقة ولا مشروطة، فالحرية المطلقة هي شرارة مؤكدة للصراع في المجتمع المتعدد الاديان، ومن الضروري ان لا تتعارض المعتقدات الدينية مع القوانين المعمول بها داخل البلاد. (تان ٢٠٠٨، ٦٢) ، وتعد سنغافورة من البلدان القليلة التي استطاعت ان تحقق الانسجام العرقي والديني، فرعاية التعددية الدينية مدعوما بتمسك الدولة المعلن بالعلمانية، هذا الانسجام يعد احد القيم الخمسة المشتركة لسنغافورة، وعلى الرغم من ما يحدث من تحديث سريع في البلد الا ان ذلك لم يؤدي الى انهيار المعتقد الديني او انهيار المؤسسة الدينية او التقليل من اهمية الايمان السنغافوري الديني. (تان ٢٠٠٨، ٦٤-٦٥)

ان التنوع الديني لم يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي في سنغافورة، فقد سمحت الحكومة السنغافورية على الرغم من تبنيها لمبدا العلمانية، سمحت لجميع الاديان والطوائف بممارسة طقوسهم وشعائرهم بحرية شرط عدم اقحام الدين في الاحاديث العامة، يستثنى من ذلك الحوارات الرسمية التي تعقد بين القادة الدينيين ولتعميق الاواصر بين افراد المجتمع وتثبيت اسس التعايش السلمي اقرت الحكومة السنغافورية قرارات لتحقيق هذه الغايات، منها منع الاحزاب من استخدام الشعارات الدينية من اجل ضبط مسار المنافسة الحزبية ومنع تحولها الى اعمال عنف وشغب، كما اتخذت سياسة (لي كوان يو) اساليب مدروسة لتوطيد اواصر التعايش السلمي بين السنغافوريين عبر المناهج المدرسية والاعلام والسكن المشترك ومدونات السلوك الوظيفي وفرض عقوبات قاسية على من ينتهك حرية الاخرين الدينية والقومية، وكانت نتيجة هذه السياسة التي تبناها (لي كوان يو)، ولادة اجيال تؤمن بالهوية الوطنية السنغافورية والمصير الواحد وبالتضحية لأجل المجتمع والدولة. (العزاوي ٢٠٢١)

٣- التنوع اللغوي

يعد التنوع اللغوي احد سمات المجتمع السنغافوري، والبالغ عدد سكانه المقيمين حوالي ٥ مليون نسمة، وكما تم ذكره سابقا فقد صنف السكان الى ثلاث هويات عرقية بدائية ومتجانسة (الصينية والملايو والهنود)، وهويات اخرى تشكل نسبة ٣ ،،٠ لهويات عرقية لا يمكن تصنيفها في اي من هذه الفئات، هذه الهويات اطلق عليها الاجناس في الخطاب الرسمي وهذه الاجناس تمثل جوهر الامة المتعددة الاعراق، كما تعد وسيلة لإدارة عدم التجانس المجتمعي، الا انها على الرغم من ذلك تتشارك في ممارسات وثقافة مشتركة ولغة مشتركة، وعلى هذا الاساس تشجع سنغافورة ثنائية اللغة بمعنى انها جعلت من اللغة الانكليزية لغة رسمية مشتركة بين جميع الاعراق المكونة للمجتمع السنغافوري ووسيلة للتدريس، مع حق الابقاء على اللغة الام العرقية والمخصصة رسميا لكل طفل يذهب الى المدرسة، فأطفال الماندرين يذهبون الى المدارس الصينية وهكذا، ويعد التنوع اللغوي هذا مورد اساسي من موارد الدولة الثقافية، وعليها تقع مسؤولية الحفاظ على هذا المورد ومعاملته على قدم المساواة، بالاهتمام بها وتعزيز دورها الثقافي في المجتمع السنغافوري، اما اللغات الاخرى الغير منضوية تحت هذه اللغات الثلاث الرئيسية السابقة، فتعد فئات لا تملك لغة أُم معينه ولها الحق في اختيار اي من اللغات الثلاث الام الاساسيات واستخدامها من اجل التعليم كلغة ثانية مع لغتها الاصلية. (Jain 2018, 20)

ثالثاً- دور القيادة السنغافورية في اداره التعددية الاجتماعية

تبنت الحكومات السنغافورية ومنذ استقلالها في العام ١٩٦٥، سياسات تهدف الى بث الشعور بالمساواة وعدم التفرقة بين مكونات المجتمع المختلفة، فقد تم التاكيد في اول دستور لسنغافورة والصادر في العام ١٩٥٩ على الاسس العامة للتعايش السلمي التي تنص على :- (ان سنغافورة دولة متعددة الاعراق، و يجب مراعاة ذلك عند وضع السياسات الحكومية، وان جميع المواطنين سواسية امام القانون بغض النظر عن العرق والدين واللغة، والمساواة التامة بين المواطنين بغض النظر عن تعدادهم، وانه يجب ان يراعى ذلك من قبل اللجنة الدستورية). ومن هذا المنطلق الدستوري تبنت حكومة(لي كوان يو) اساليب متعددة لغرض تحقيق هدف التعايش السلمي بين السنغافوريين، عن طريق البر امج الاعلامية والمناهج المدرسية وتوفير السكن المشترك وفرض العقوبات على من ينتهكون حريات الاخرين القومية او الدينية، كما ساعدت التنشئة الاجتماعية والمدرسية على ولادة اجيال تؤمن بالهوية السنغافورية الواحدة وبالتعايش السلمي المشترك . (العزاوي ٢٠٢١)

ومن ضمن السياسات الحكومية التي اتخذتها الحكومة السنغافورية تاسيس المجلس الرئاسي لحقوق الاقليات في العام ١٩٧٠، الذي ضم جميع زعماء الجماعات الدينية في سنغافورة، و كان من مهامه الرئيسية في بداية تأسيسه تدقيق القوانين لمنع التمييز، بعد ذلك ادخلت عليه تعديلات في الاعوام ١٩٨٠و١٩٨٨و١٩٩٠ و١٩٩١، اهم هذه التعديلات هي ضمان تمثيل جميع الاعراق والطوائف، كما تم اضافة تعديل اخر على قانون المجلس في العام ١٩٩٢، تم من خلال هذا التعديل منحه صلاحيات اوسع لحل النزاعات الدينية التي تحدث بين افراد الطوائف والاديان المختلفة الموجودة ضمن التكوين المجتمعي لسنغافورة، وفي فورة احداث ١١اسبتمبر ٢٠٠١١ وما تلاها من بروز ظواهر عدائية عالمية اتشحت بالغطاء الديني، ابرزها ظاهرة الاسلاموفوبيا التي كانت تستهدف المسلمين في جميع انحاء العالم وما سببته من اثار على تواجد المسلمين في اوروبا وباقي بلدان العالم، سارعت الحكومة السنغافورية الى احتواء الازمة والعمل على الحفاظ على النسيج الاجتماعي المتجانس، عن طريق تشكيلها للجان من قبل النواب في مناطق دوائرهم الانتخابية، هذه اللجان اختصت بتنظيم العلاقات بين الاعراق ضمن المنطقة الواحدة والتقارب بين الاديان عن طريق الالتقاء بالمواطنين واحتواء اي سوء فهم قد يحدث بينهم .لذلك لم تواجه الاقليات المسلمة في سنغافورة في تلك الفترة اي صعوبات كما حدث للمسلمين في اغلب دول العالم الاخرى . (العبيدي ٢٠١٠، ١٥٣-١٥٤)

لم يكن الطريق معبدا امام القيادة السياسية السنغافورية في فترة ما بعد عام الاستقلال ١٩٦٥، فقد كان الوضع السنغافوري معقدا وعملية بناء الدولة عملية شائكة لكثرة المعوقات والانقسامات داخل المجتمع السنغافوري فكان امام القيادة السنغافورية طريقان لا ثالث لهما، اما استمرار الانقسام بين الاقليات والجماعات المختلفة او اختيار طريق التعايش السلمي واحترام الاخر وكان الاختيار الثاني الخيارالامثل، عن طريق اعتمادهم على مبدأ العلمانية لتكوين هوية وطنية موحدة للشعب السنغافوري بكافة اطيافه واقلياته . (Yong 2017)

ان الدافع الرئيسي من اختيار العلمانية من قبل (لي كوان يو) كمنهج للحكم هو لحماية الاديان من السلطة وحماية الدولة والحكم من الاديان، وذلك لايمان الزعيم (يو) أن الاديان تؤدي دوراً مهماً في بناء الامة، لكن بشرط ان لا تتدخل بالعملية السياسية فيصبح من الممكن اعادة ضبط سلوك الاشخاص والتحكم بمبادئهم وايمانهم، من خلال فسح المجال بممارسة طقوسهم بحرية واحترام، وهذه احدى الاساليب التي اتبعها القادة السنغافوريين وبمقدمتهم (لي كوان يو) لتشكيل الشخصية الوطنية بصورة جديدة، عن طريق اعتبار

الدين صورة من صور العمل الجماعي، و لايمانهم ان الجماعات الدينية بكافة اشكالها تلعب دورا رئيسيا في زعزعة او استقرار الامن والنظام السياسي برمته، فهي تملك من القوة ان تدعم او تعرقل مختلف التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (العزاوي ٢٠٢١)

بهذه الاجراءات وغيرها استطاعت سنغافورة عن طريق قيادتها الحكيمة من السيطرة على الاقليات المتنوعة داخل المجتمع السنغافوري، بما يضمن حرياتها واحترام بعضها لبعض حتى تمكنت من الوصول الى الاندماج الكلي بالهوية السنغافورية المشتركة، ولازالت مستمرة حتى يومنا هذا في تطوير وسائلها بما يناسب المرحلة الراهنة وتهديداتها المستمرة .

الخاتمة

ان التركيز على تجربة سنغافورة في ادارتها للتنوع المجتمعي، ما هو الا الاختيار الافضل من بين الافضل فيما يخص الموضوع بحث الدراسة، اذ يوجد في عالم اليوم الكثير من البلدان وخاصة دول العالم النامية، التي تتكون تركيبتها السكانية من اقليات متنوعة لكن قليل منها من استطاعت ان تسيطر على هذه التعددية والاختلاف، وتتجنب الحروب الاهلية او العنف والارهاب الذي يتولد من هذه الاختلافات الاثنية او العرقية والدينية، الا اننا نجد ان للقيادة السياسية دورا فاعلاً و اساسياً في لجم جموح الاقليات ومنع الصدامات فيما بينها، وذلك من خلال اتباع سياسة وسطية توافقية مابين الحزم والمرونة، عن طريق تشريع القوانين التي تؤكد على حرية هذه الاقليات في ممارسة حقها الطبيعي في التعبير عن هوياتها الام، من دون المساس بالهوية الوطنية العليا، ومنع التعدي على حقوق الاقليات الاخرى، هذا الوعي سيساعد على الوصول الى مرحلة الانسجام والوئام الاجتماعي والذي بدوره سيعزز الوحدة الوطنية ويحقق هدف بناء الدولة وعملية التنمية بكل سهولة ويسر، ومن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة الاتي :-

١- تمثل التعددية والتنوع الاجتماعي حالة طبيعية تتواجد في اغلب الدول العالمية، ولا تشكل ظاهرة استثنائية او سلبية، اذا تم السيطرة عليها بوسائل قانونية تمنع من ان تتحول الى سبب رئيسي لانهيار الدولة، كما يحدث اليوم في دولة السودان .

٢- تلعب القيادة السياسية بحكمتها دورا فعالا في السيطرة على انفعالات الاقليات، اذا شعرت بالغبن والانتقاص من قيمها وعاداتها الروحية والعرقية، فقد تلجأ الى العمل الارهابي او اثارة النعرات الطائفية

والعرقية، وهنا يجب ان يظهر دور القيادة السياسية بأتخاذ الاجراءات المناسبة التي تعمل على تهدأ الاوضاع والسيطرة على هذه الاعمال بحكمة وحزم .

٣- ممكن الاستفادة من التجربة السنغافورية وكيفية ادارتها للتنوع الاجتماعي، عن طريق الاطلاع على السياسات التي اتبعتها الحكومات السنغافورية في هذا الجانب حتى تحقيقها هدف الانسجام والوئام الاجتماعي والوصول بالمجتمع السنغافوري لمرحلة التعايش السلمي، والاستقرار الاقتصادي والسياسي .

٤- ان القاعدة الرئيسية التي عمل عليها القادة السنغافوريين لضمان نجاح التنمية الشاملة تحقيق الوئام الاجتماعي وخلق روابط قوية بين مكونات المجتمع السنغافوري، الذي امتاز بتعدد الاعراق والثقافات والقوميات المختلفة لتكوين هوية وطنية واحدة تجمع تحت مظلتها هذه المكونات المتنوعة ثقافيا، وترسيخ روح الانتماء للقومية السنغافورية الجديدة

٥- احترام الحكومة السنغافورية وقادتها للاختلاف والتنوع الثقافي، عن طريق السماح لإفراد كل اقلية او مكون من ممارسة طقوسه وشعائره، سواء كانت دينية او وطنية او مناسبات اجتماعية دون ان يتم التعرض لها او الانتقاص من اهمية هذه الطقوس والممارسات مع فرض قانون عدم الاساءة لهذه المراسيم او من يمارسها، و على من يحاول اثارة الفوضى والعنف داخل المجتمع السنغافوري الجديد .

٦- اخيرا يمكن للدول العربية التي تعاني اليوم من ويلات الحروب الاهلية وتنتشر فيها مظاهر العنف والارهاب، بسبب التنوع الاجتماعي وتعدد الاقليات في بلدانها، الاستفادة من التجربة السنغافورية والسير على نهجها في عملية السيطرة والقبض على مفاتيح التحكم بهذا التنوع عن طريق اتخاذ الاجراءات الملائمة لطبيعة مجتمعاتها وفرض القانون والاحترام المتبادل بين الاقليات والحرية في ممارسة طقوسها ضمن الحدود القانونية، وبما يحقق تعايش هذه االاقليات مع بعضها البعض بصورة سلمية ومنسجمة.

المصادر باللغة العربية :

١. ابوالشوك، احمد ابراهيم . ٢٠٠٣. "العرب والاسلام في جنوب شرق اسيا :قراءة تاريخية في مصادر التراث الاسلامي والادبيات المعاصرة." *المجلة العربية للعلوم الانسانية* المجلد ٢١ (العدد ٤١): ص ٧١.

٢. اسكبرس، ازلاتكو و دي بار، مايكل . ٢٠١١. *بناء سنغافورة النخبوية والاثنية ومشروع بناء الامة، ترجمة حازم نهار، الطبعة الاولى.* هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث (كلمة).

٣. الاشمر، حسان. ٢٠٢٢. "اشكالية بناء الدولة الوطنية في المجتمعات التعددية العريسة :دراسة مقارنة بين لبنان والعراق." *مجلة قضايا سياسية*، (العدد ٦٩): ص ١٤٤.

٤. الاهدل، عبد الله بن احمد قادري. ٢٠٠٧. *سنغافورة وبروناي وتايوان، سلسلة في المشارق والمغارب .الطبعة الاولى.* المجلد المجلد الثالث عشر. جدة: دار الاندلس الخضراء.

٥. الجوينات، مرسيل عيسى بولص. ٢٠٢١. "التنوع واثره على النسيج الاجتماعي والمواطنة في الاردن "الاعلام التقليدي والرقمي "." *المجلة المصرية لبحوث الاعلام* المجلد ٢٠٢١ (العدد ٧٤): ص٥٠٩.

٦. الحسيني، اسراء كاظم جاسم. ٢٠٢٢. "الخصائص البشرية لسكان جمهورية سنغافورة واثرها في قوة الدولة." *مجلة كلية التربية للبنات* (جامعة بغداد) المجلد ٣٣(١) (العدد ٢٦٦): ص١٠٨ .

٧. العبيدي، سمير عبد الرسول. ٢٠١٠. "الوجود العرب–الاسلامي في سنغافورة (بحث في انموذج التعايش الاجتماعي)،." *مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية* ص١٤٨.

٨. العبيدي، سمير عبد الرسول. ٢٠١٠. "الوجود العربي –الاسلامي في سنغافورة (بحث في انموذج التعايش الاجتماعي)." *مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية* ص ١٥٣–١٥٤.

٩. العطية، محمد ثروت محمد. ٢٠٢٠. "حوار الاديان في المجتمعات التعددية بأسيا –دراسة مقارنة بين اندونيسيا و سنغافورة." *مجلة بحوث كلية الآداب* ص٨.

١٠. العلوي، هادي. ١٩٩٧. *قاموس الدولة والاقتصاد، المعجم العربي المعاصر*. بيروت: دار الكنوز الادبية.

١١. تان، يوجين ك ب. ٢٠٠٨. *إدارة الدين في سنغافورة* . معهد دراسات جنوب شرق آسيا.

١٢. دايخ، يحيى. ٢٠٢٠. *نماذج تنموية معاصرة*. https://www.bahethcenter.net.

١٣. دهام محمد العزاوي. ٢٠٢١. *سنغافورة وبناء المستقبل :قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة*. مركز دراسات الوحدة العربية.

١٤. لونج، لي هسين. ٢٠١٩. *صحيفة ستار تايمز*. ٢٥ سبتمبر. https: //www.straitstimes.com .

١٥. ماهر، شيرين. ٢٠١٧. "سنغافورة ٠ رحلة نجاح العقول." *مجله افاق اسيوية* (العدد الاول): ص١٦٣.

١٦. مصطفى، احمد. ٢٠١٧. *سنغافورة الجزيرة الفاضلة*. مصر: دار الكتب المصرية.

١٧. مطلق، رسول. ٢٠١٤. "التنوع الاثني في العراق :سوسيولوجيا التعدد في الوحدة." *مجلة الاداب، جامعة بغداد – كلية الاداب* (العدد١١٠): ص٤٥٧.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Bawalchouk, Ahmed Ibrahim. 2003. “The Arabs and Islam in Southeast Asia: A Historical Reading in the Sources of Islamic Heritage and Contemporary Literature.” The Arab Journal of Human Sciences, Volume 21 (No. 41): p. 71.
2. Escpress, Azlatko and de Barr, Michael. 2011. Building Singapore's elitism and ethnicity and the nation-building project, translated by Hazem Nahar, first edition. Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage (Kalima.(
3. Al-Ashmar, Hassan. 2022. “The Problem of Building the National State in Pluralistic Societies: A Comparative Study between Lebanon and Iraq.” Political Issues Magazine, (Issue 69): p. 144.

4. Al-Ahdal, Abdullah bin Ahmed Qadri. 2007. Singapore, Brunei and Taiwan, a series in the Maghreb and the East. First edition. Volume Thirteenth Volume. Jeddah: Al-Andalus Green House.
5. Al-Juwainat, Marcel Issa Boulos. 2021. "Diversity and its Impact on the Social Fabric and Citizenship in Jordan "Traditional and Digital Media." The Egyptian Journal of Media Research, Volume 2021 (Issue 74): p. 509.
6. Al-Husseini, Israa Kazem Jassim. 2022. "Human Characteristics of the Population of the Republic of Singapore and Their Impact on State Strength." Journal of the College of Education for Girls (University of Baghdad), Volume 33 (1) (Issue 266): p. 108.
7. Al-Obeidi, Samir Abdel-Rasoul. 2010. "The Arab-Islamic Presence in Singapore (A Research on the Social Coexistence Model)." Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, p. 148.
8. Al-Obeidi, Samir Abdel-Rasoul. 2010. "The Arab-Islamic Presence in Singapore (A Research on the Social Coexistence Model)." Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, pp. 153-154.
9. Al-Attiyah, Muhammad Tharwat Muhammad. 2020. "Religious Dialogue in Pluralistic Societies in Asia – A Comparative Study Between Indonesia and Singapore." College of Arts Research Journal, p. 8.
10. Alawi, Hadi. 1997. State and Economy Dictionary, Contemporary Arabic Lexicon. Beirut: Literary Treasures House.
11. Tan, Eugene KP. 2008. Debt Management in Singapore. Institute of Southeast Asian Studies.
12. Dayek, Yahya. 2020. Contemporary Development Models. https://www.bahethcenter.net.
13. Daham Muhammad Al-Azzawi. 2021. Singapore and Building the Future: A Reading in the Paths of Building the Crippled State. Center for Arab Unity Studies.
14. Leung, Lee Hsien. 2019. The Star Times. September 25th. https://www.straitstimes.com.
15. Maher, Shireen. 2017. "Singapore 0 Minds Success Journey." Asian Horizons Magazine (first issue): p. 163.
16. Mustafa, Ahmed. 2017. Singapore, The Utopian Island. Egypt: The Egyptian Book House.
17. Absolute, messenger. 2014. "Ethnic Diversity in Iraq: The Sociology of Plurality in Unity." Journal of Arts, University of Baghdad - College of Arts (Issue 110): p. 457.
18. Jain, Ritu. 2018. Multilingual Singapore –Language policies and Linguistic Relaities.
19. Yong, Charissa. 2017. New study finds clear divide among social classed in Singapore, the straits time. Des 29.